

الموقف الياباني وأزمة الشرق الاوسط

في مجلس الامن خلال مرحلة نشاطه الاولى - والتي تمتد من ٢٤ مايو الى ١٤ يونيو ١٩٦٧ - تؤكد مدى هامشية هذا التحرك سواء في الجلسات السابقة للعدوان ، او اللاحقة به ، اعتقادا بأن النزاع في الشرق الاوسط يمس أولا وقبل كل شيء مصالح القوى الكبرى . وهكذا ففي اول اجتماع عقده المجلس بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٦٧ على اثر تفتاق الموقف في الشرق الاوسط ، تحدث مندوب اليابان « أكيرا ماتسوي » باقتضاب شديد مطالباً الاطراف المعنية (يقصد العرب واسرائيل) بضرورة ضبط النفس وتجنب كل ما قد يؤدي الى تفجير الموقف ، ثم عاد الى ترديد نفس المطلب في ٣١ مايو ، وان دعا المجلس الى دعم جهود السكرتير العام الرامية الى تقليل التوتر في المنطقة . وعلى اثر قيام اسرائيل بشن هجومها في ٥ يونيو ، اجتمع المجلس على الفور لبحث الموقف . وكانت هناك وجهتا نظر : احدها أمريكية ومؤداها الاكتفاء بدعوة الاطراف المتحاربة الى وقف اطلاق النار ، والاخرى سوفيتية ومضمونها الربط بين وقف اطلاق النار ، وبين عودة القوات المتحاربة الى المواقع التي كانت فيها قبل بدء العمليات العسكرية . وقد أعلن المندوب الياباني تأييده لوجهة النظر الامريكية ملتقياً في هذا أيضاً مع مندوبي كل من بريطانيا وكندا واثيوبيا والصين ومالي والارجنتين . وفي ١٢ يونيو تقدم الوفد السوفييتي بمشروع قرار يقضن - في فقرته الاولى - ادانة للعدوان الاسرائيلي ، وأصر على ضرورة طرحه للتصويت ، الا ان المشروع لم يحصل على الاغلبية المطلوبة لقراره ، حيث امتنعت اليابان - ومعها عشر دول اخرى - عن التصويت عليه بحجة ان حقائق الموقف لم تتضح بعد بشكل يدفعنا الى ادانة او عدم ادانة العدوان الاسرائيلي .

وخلال مناقشات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة التي بدأت في ١٧ يونيو تأكدت من جديد عدم فاعلية الموقف الياباني حيث لم تحاول اليابان ان تتقدم بمشروع قرار ، سواء بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها من الدول الاعضاء ، وانما اكتفت بمجرد ابداء « اتجاه » حيال مشاريع القرارات المختلفة التي طرحت للتصويت في :

في الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، صوتت اليابان لصالح القرار رقم ٢٢١٠ الخاص بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية - كممثل للشعب الفلسطيني - للاشتراك في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية على أساس ان الفلسطينيين هم - من وجهة النظر اليابانية - المعنيون مباشرة بالقضية ، وغياب ممثلهم معناه افتقار النقاش الى الواقعية . الا أن اليابان آثرت الامتناع عن التصويت على القرار رقم ٢٢٣٦ الخاص بتأكيد حقوق شعب فلسطين في تقرير المصير ، وفي السيادة الوطنية .

وحقيقة الامر ان فهم هذا التصرف لن يتأتى الا من خلال دراسة الموقف الياباني حيال أزمة الشرق الاوسط بصفة عامة . ويمكن القول اجمالاً ان حرب اكتوبر كانت فاصلاً بين مرحلتين متميزتين في هذا الموقف . المرحلة الاولى اتصفت بالسلبية حيث تبنت اليابان موقف الحياد برغم وضوح مبلغ الجرم الذي ارتكبه اسرائيل في حق العرب باعدائها على كل من مصر وسوريا والاردن في يونيو ١٩٦٧ واحتلالها للاراضي العربية . اما المرحلة الثانية فقد اتسمت بالاجابية حيث أعلنت اليابان عن موقف جديد قوامه شجب السياسة الاسرائيلية وتأييد الحق العربي . وقد جاء هذا التحول في السياسة اليابانية استجابة لعدة متغيرات أبرزها الاستخدام العربي للفعال لسلامح البترول .

حرب يونيو وسلبية الموقف الياباني : يكشف

تحليل السلوك الياباني تجاه قضية الشرق الاوسط قبل حرب اكتوبر عن حقيقة أساسية مفادها محدودية اهتمام اليابان بهذه القضية ، وهو ما تجلى في هامشية دورها خلال المناقشات التي دارت في الامم المتحدة عام ١٩٦٧ ، ثم في فهمها الخاطيء للقضية الفلسطينية .

١ - هامشية الدور الياباني في الامم المتحدة :
قررت الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين (١٩٦٦) اختيار اليابان لتتسلم - مدة عامين - أحد المقاعد العشرة غير الدائمة في مجلس الامن ، وهو ما أتاح لها أن تعامش أزمة الشرق الاوسط منذ بدايتها . والواقع أن مراجعة التحرك الياباني